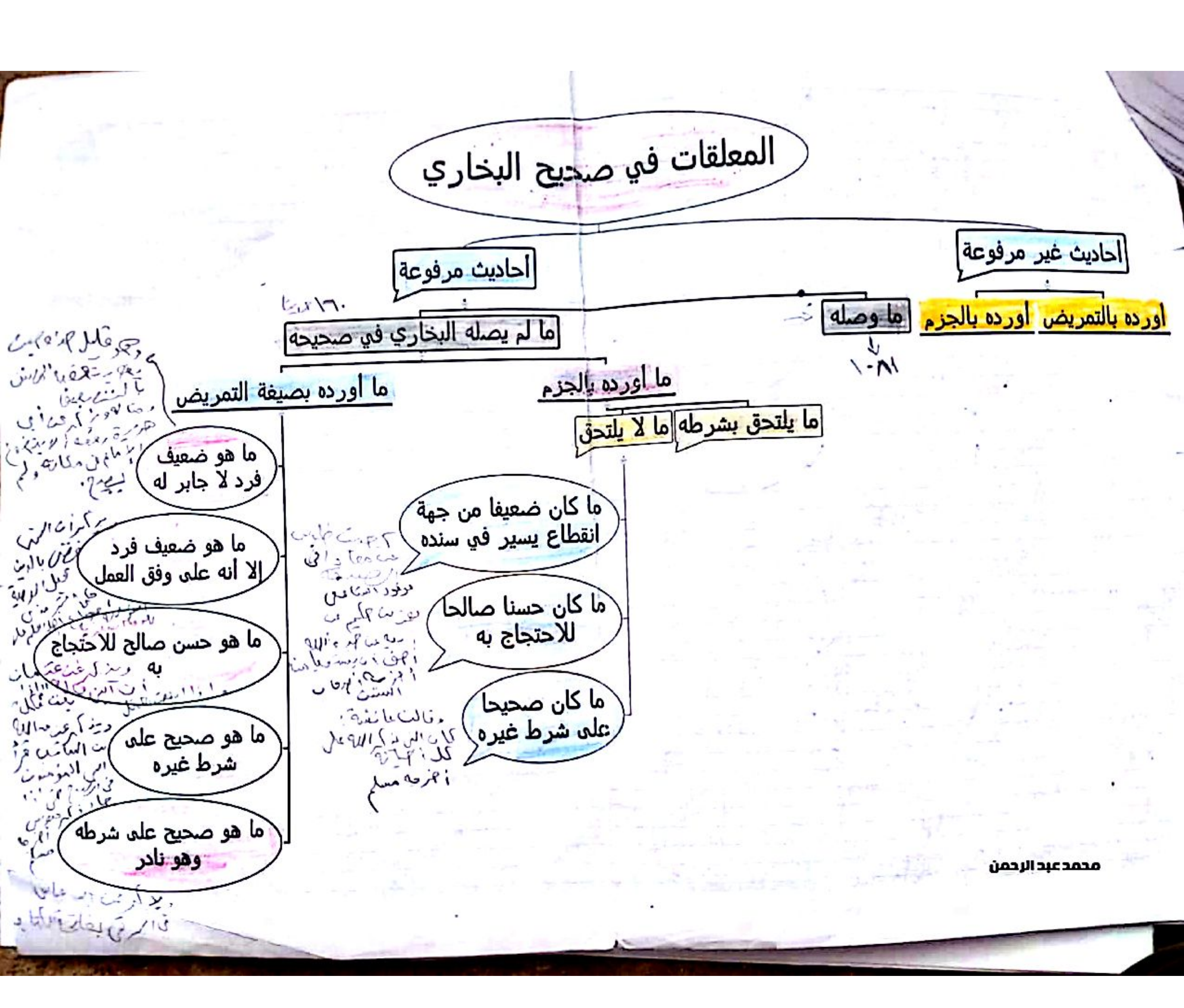
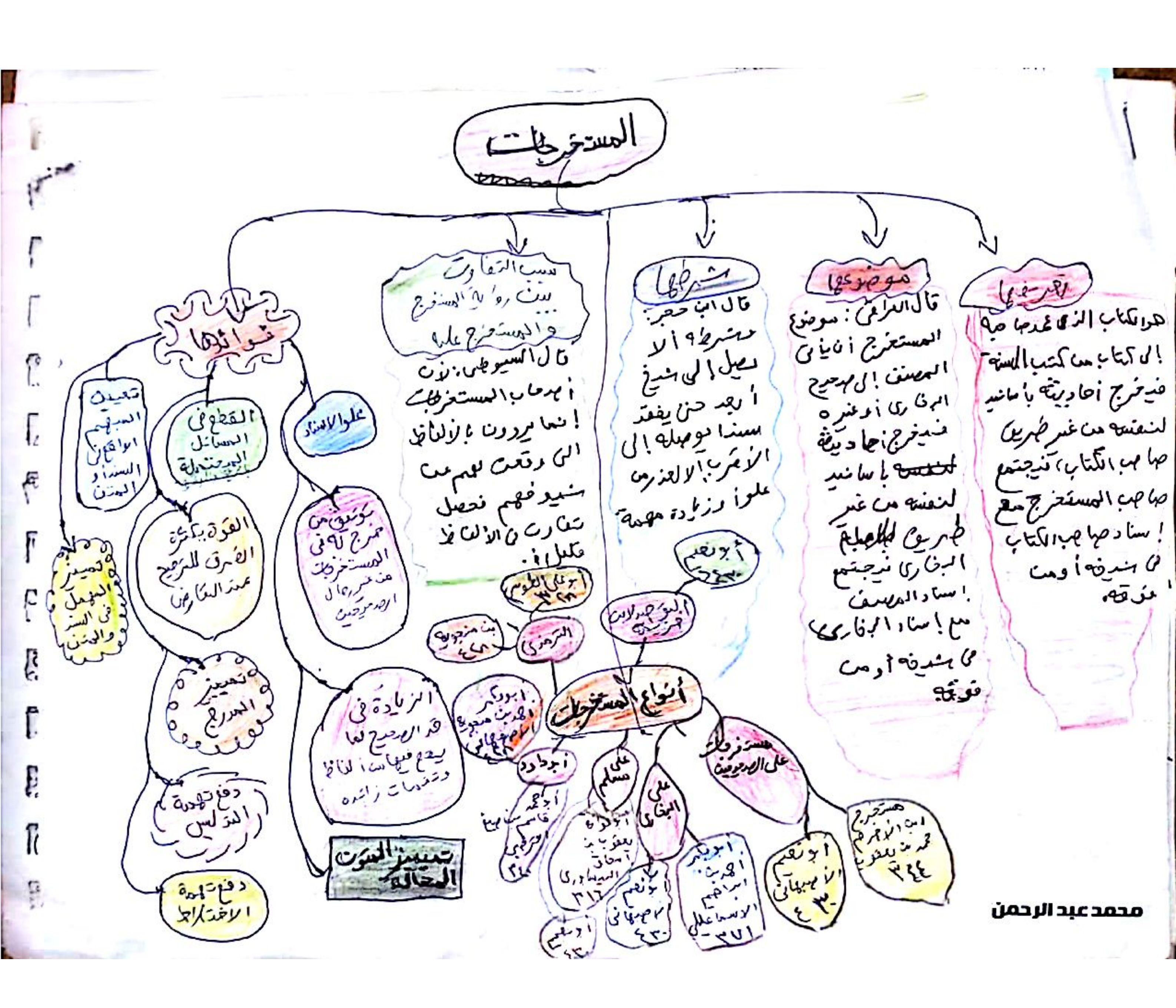
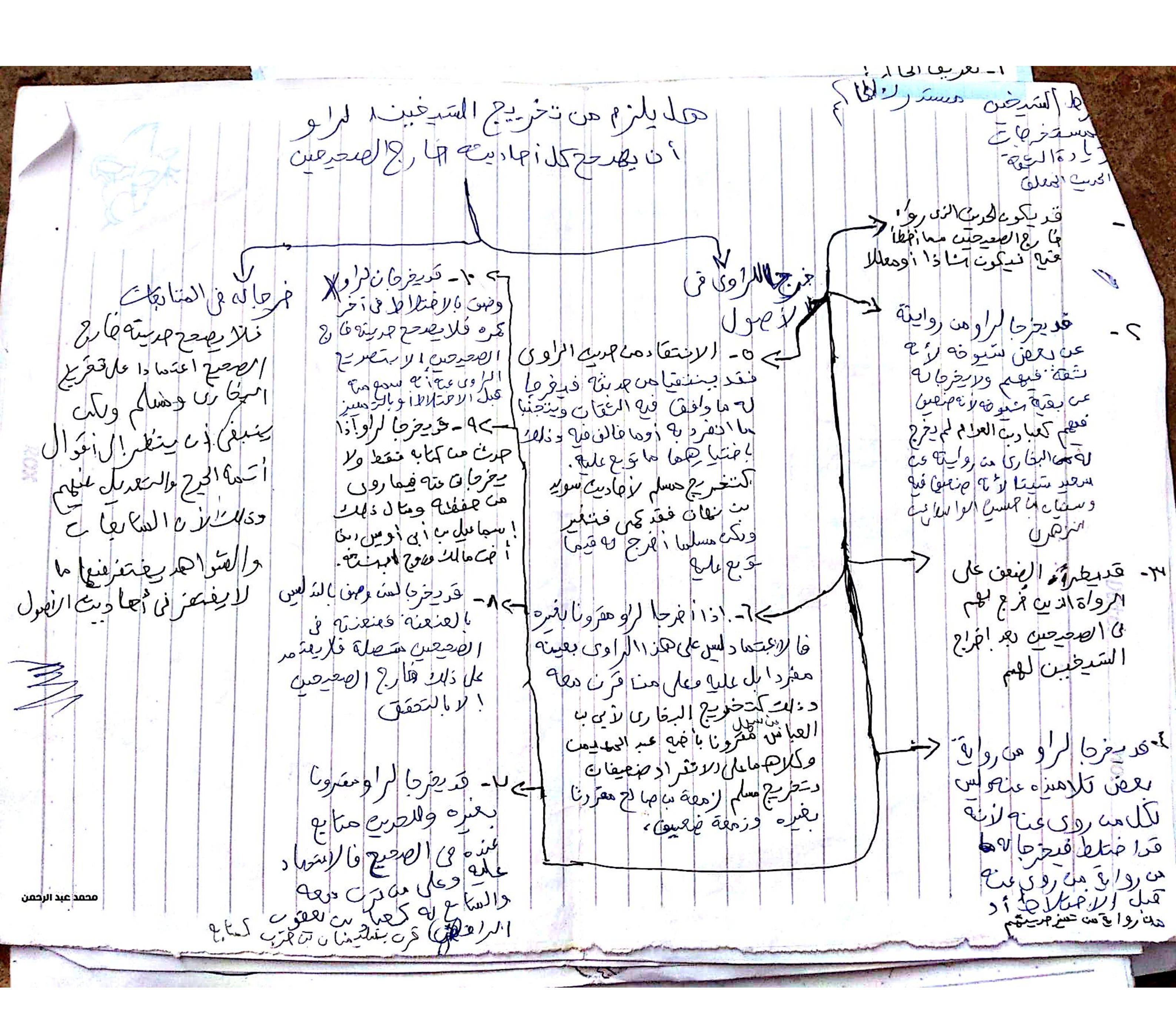

المعلقات في صحيح البخاري
أحاديث غير مرفوعة
أحاديث مرفوعة
أورده بالتمريض
أورده بالجزم
ما وصله
ما لم يصله البخاري في صحيحه
ما أورده بالجزم
ما أورده بصيغة التمريض
ما يلتحق بشرطه
ما لا يلتحق
ما كان ضعيفا من جهة انقطاع يسير في سنده
ما كان حسنا صالحا للاحتجاج به
ما كان صحيحا على شرط غيره
ما هو ضعيف فرد لا جابر له
ما هو ضعيف فرد إلا أنه على وفق العمل
ما هو حسن صالح للاحتجاج به
ما هو صحيح على شرط غيره
ما هو صحيح على شرطه وهو نادر
محمد عبد الرحمن



محمد عبد الرحمن



هل يلزم من تخريج الشيخين للراوي أن يصحح كل أحاديثه خارج الصحيحين
خرجا للراوي في الأصول
١- قد يكون الحديث الذي رواه خارج الصحيحين مما أخطأ فيه فيكون شاذا أو معللا
٢- قد يخرجا للراوي من روايته عن بعض شيوخه لأنه ثقة فيهم ولا يخرجا له عن بقية شيوخه لأنه ضعيف فيهم كعبادة بن العوام لم يخرج له البخاري من روايته عن سعيد شيئا لأنه ضعيف فيه وسفيان بن حسين الواسطي عن الزهري
٣- قد يطرأ الضعف على الرواة الذين خرج لهم في الصحيحين بعد إخراج الشيخين لهم
٤- قد يخرجا للراوي من رواية بعض تلاميذه عنه وليس لكل من روى عنه لأنه قد اختلط فيخرجا له من رواية من روى عنه قبل الاختلاط أو من رواية من تميز حديثهم
٥- الانتقاء من حديث الراوي فقد ينتقيا من حديثه فيخرجا له ما وافق فيه الثقات ويتجنبا ما انفرد به أو ما خالف فيه وذلك باختيارهما ما توبع عليه. كتخريج مسلم لأحاديث سويد بن سعيد فقد تكلم فيه ولكن مسلما أخرج له ما توبع عليه
٦- إذا أخرجا للراوي مقرونا بغيره فالاعتماد ليس على هذا الراوي بعينه منفردا بل عليه وعلى من قرن معه وذلك كتخريج البخاري لأبي بن العباس بن سهل مقرونا بأخيه عبد المهيمن وكلاهما على الانفراد ضعيفان وتخريج مسلم لزمعة بن صالح مقرونا بغيره وزمعة ضعيف
٧- قد يخرجا للراوي مقرونا بغيره وللحديث متابع عنده في الصحيح فالاعتماد عليه وعلى من قرن معه والمتابع له كعبادة بن يعقوب الرواجني قرن بشعبة بن الحجاج
٨- قد يخرجا لمن وصف بالتدليس بالعنعنة فعنعنته في الصحيحين متصلة فلا يعتمد على ذلك خارج الصحيحين إلا بالتحقق
٩- قد يخرجا للراوي إذا حدث من كتابه فقط ولا يخرجا له فيما روى من حفظه ومثال ذلك إسماعيل بن أبي أويس وأخرج له مالك ومسلم في الصحيح
١٠- قد يخرجا للراوي وصف بالاختلاط في آخر عمره فلا يصحح حديثه خارج الصحيحين إلا بتصريح الراوي عنه أنه سمع منه قبل الاختلاط أو بالتمييز
خرجا له في المتابعات فلا يصحح حديثه خارج الصحيح اعتمادا على تخريج البخاري ومسلم ولكن ينبغي أن ينظر إلى أقوال أئمة الجرح والتعديل فيهم وذلك لأن المتابعات والشواهد يغتفر فيها ما لا يغتفر في أحاديث الأصول
محمد عبد الرحمن